تداعيات التدخلات الانفرادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب

The repercussions of American unilateral interventions in the fight against terrorism

سمير حمياز[1]، *

[1]جامعة بومرداس، (الجزائر)

samirhamiaz@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/17 تاريخ القبول للنشر: 2021/02/09 تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية، الوقوف على دراسة التداعيات الخطيرة التي أفرزتها التدخلات الانفرادية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها الكونية على الإرهاب، من خلال التطرق بداية إلى التأصيل المفاهيمي للتدخل والإرهاب، ومن ثم إبراز وتبيان التبعات والمضاعفات الخطيرة الناجمة عن الإستراتيجية الأمريكية التي قامت على منطق الاستخدام الأحادي للقوة، ليس فقط على الشرعية الدولية وعلى السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا حتى على الاقتصاد الأمريكي وعلى العلاقات الأورو- أطلسية.

الكلمات المفتاحية: التدخل الانفرادي؛ الإرهاب؛ الإستراتيجية؛ مكافحة الإرهاب؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract:

This paper aims to study the dangerous repercussions of the unilateral interventions practiced by the United States of America in the context of its global war on terrorism, by looking at the conceptual framework for intervention and terrorism, and then highlighting the serious repercussions brought about by the American strategy that was based on the logic of unilateral use of power not only on international legitimacy and on international peace and security, but also on the American economy and on the Euro-Atlantic relations.

key words: Unilateral intervention; terrorism; strategy; counter-terrorism; United States of America.

*المؤلف المراسل: د. سمير حمياز، جامعة بومرداس، samirhamiaz@hotmail.com

مقدمة:

لقد شكلت التدخلات الانفرادية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إحدى الآليات الهامة التي ارتكزت عليها الإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، وقد عبرت هذه التدخلات ليس فقط على منطق الاستخدام الأحادي للقوة في أفغانستان 2001 والعراق 2003، بعيدا عن الشرعية الدولية، وإنما أيضا انطوت هذه الإستراتيجية على مختلف أساليب وتكتيكات التدخل والاختراق غير المباشر التي تمثلت أساسا في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا التدخل في المناهج التربوية ومضامين الصحافة والإعلام وفي العمل الخيري، فضلا عن تكثيف العقوبات والضغوطات السياسية على الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة "راعية الإرهاب" وتوفر ملاذات آمنة للتنظيمات الجهادية.

بيد أن هذه المقاربة التدخلية الانفرادية التي ارتكزت عليها الولايات المتحدة، لم تؤدي إلى القضاء على الإرهاب بقدر ما ساهمت في تكثيف انتشاره الجيوسياسي، ضف إلى ذلك أن هذه الإستراتيجية الأحادية أدت إلى إفراز تداعيات خطيرة على الشرعية الدولية وعلى السلم والأمن الدوليين، **ومن هذا المنطق تحاول هذه الورقة البحثية التساؤل عن التداعيات الخطيرة التي أفرزتها التدخلات الانفرادية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها الكونية على الإرهاب؟.**

سعيا للإجابة على الإشكالية، فإن هذه الورقة البحثية تحاول اختبار الفرضية التالية:

بما أن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ارتكزت على التدخلات الانفرادية وعلى منطق الاستخدام الأحادي للقوة، فإنه من الطبيعي أن تودي إلى إفراز تداعيات خطيرة على الشرعية الدولية وعلى السلم والأمن الدوليين بل حتى على العلاقات الأورو- أطلسية.

قصد الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية، إلى هيكلة منهجية متضمنة لمبحثين أساسيين، إذ حاول المبحث الأول التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتدخل والإرهاب، في حين انصب المبحث الثاني على دراسة التداعيات المختلفة التي أفرزتها التدخلات الانفرادية الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل والإرهاب

يعتبر كل من التدخل والإرهاب من المفاهيم الإشكالية العصية على التعريف في العلاقات الدولية، ليس فقط بالنظر إلى غياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تحديد دلالاتها الاصطلاحية، وإنما أيضا بسبب اختلاف المرجعيات الفكرية والإيديولوجية للباحثين، فضلا عن تضارب المصالح الإستراتيجية للدول في تحديد هذه المفاهيم.

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي للتدخل والتدخل الانفرادي.

يعتبر التدخل الدولي ظاهر مركبة ذلك أن أبعادها المضامنية الشاملة لا تعكس فقط الاستخدام القمعي للقوة العسكرية، بل تمتد أيضا لتشمل كل صور الحصار الاقتصادي، والضغط الدبلوماسي، فضلا عن أساليب الجوسسة، الأعمال التخريبية، والدعاية الهدامة...الخ.

أ. المقاربة الفاهيمية الضيقة للتدخل:

يندرج ضمن المقاربة الضيقة للتدخل التي تركز على البعد العسكري، التعريف الذي قدمه "مارتن وايت" في دراسته للظاهرة، حيث كتب قائلا: "بأن التدخل يُعد عملا مباشرا عنيفا على مستوى العلاقات الدولية، لكنه لا يرقى إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر، وللتمييز بين الحرب والتدخل أردف قائلا: "أن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل، وبهذا يكون سلوكا عاكسا للتهديد باستخدام القوة العسكرية أو استعمالها الفعلي لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة"(جمال منصر، 2010، ص84) وهو ما يؤكده "لورانس" بقوله "إن جوهر التدخل يكمن في استخدام القوة أو التهديد بها" وعليه فالظاهرة التدخلية بمفهومها العسكري الضيق تنصرف إلى "محاولة دولة معينة لفرض إرادتها على دولة أخرى عبر اللجوء إلى أسلوب الحرب وقوة السلاح"(محمد خلف، 1977، ص162).

ب. المقاربة المفاهيمية الموسعة للتدخل:

في كتابه "المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ" ذهب "جوزيف (س) ناي الإبن" " إلى طرح مقاربة شاملة للظاهرة التدخلية إذ يرى أن التدخل بمفهومه الواسع يشير إلى ممارسة خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، في حين ينصرف المعنى الضيق للمفهوم إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"(جوزيف ناي ، 1993، ص196). وعلى هذا الأساس يتراوح مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ بطريقة تدريجية من أقل صور القهر إلى أعلاها.

كما ذهب الفقيه الكولومبي "أبيس" في تعريف التدخل على أنه "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطتها في شؤون دولة أخرى، بصورة تفرض عليها خطا معينا تسير عليه بشأن مسألة أو عدة مسائل أو تسوية نزاع معين، ويضيف بأن التدخل يمكن أن يتم في شؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما، ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة، ويتم باستعمال القوة أو بمجرد التهديد بها"(جمال منصر، 2010، ص83).

وعليه فالتدخل الدولي ظاهرة مركبة باعتباره شديد الاتساع يُغطي عناصر وأساليب عسكرية وغير عسكرية، كالتدخل الاقتصادي، والثقافي والسياسي...الخ.

ت. مفهوم التدخل الانفرادي:

ينصرف مفهوم **التدخل الانفرادي "الأحادي" "Unilatéral intervention"**، إلى تلك السياسات التدخلية التي تقوم بها الدولة بطريقة أحادية عبر الاستخدام ألإنفرادي للقوة بعيدا عن قرارات الشرعية

الدولية. عادة ما تكون التدخلات الانفرادية غير مشروعة نظرا لكونها لا تحظى بتفويض أو ترخيص تصدره المنظمة العالمية "مجلس الأمن" أو أحد المنظمات الإقليمية.

وعلى هذا الأساس غالبا ما يؤدي هذا النوع من التدخلات الدولية إلى إفراز مضاعفات خطيرة على السلم والأمن الدوليين وعلى السيادة الوطنية للدول، على شاكلة التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، وفي كوسوفو سنة "1999" وكذلك التدخل السوفياتي في أفغانستان 1979.

المطلب الثاني: مقاربة مفاهيمية حول الإرهاب.

بالرغم من الاهتمام الواسع الذي حيت به ظاهرة الإرهاب في إطار الدراسات القانونية والدولية، بيد أن معظم الجهود التي بذلت بشأن صياغة تعريف دقيق وواضح للظاهرة يحظى بالإجماع الدولي باءت بالفشل النسبي، خاصة في ظل الاختلافات العميقة على المستويات الإيديولوجية والمذهبية بين الباحثين أو حتى تبعا لتضارب المصالح والرهانات الإستراتيجية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على إمكانية صياغة تعريف جامع ومانع لظاهرة الإرهاب التي عادة ما توصف على أنها عصية عن التعريف(أحمد بيضون وآخرون، 2004، ص273).

فإذا كانت ظاهرة الإرهاب من الناحية اللغوية كما تعرفه مجموع القواميس تشير إلى إثارة الخوف والرعب والفزع، فإن التعاريف التي قدمت بشأن الظاهرة من الناحية الاصطلاحية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف.

يشير مفهوم الإرهاب كما يعرفه "ماليسون" إلى الاستخدام المنسق للعنف أو التهديد باستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية." وهناك أيضا من يطرح تعريف مبسط للإرهاب على انه ممارسة سياسية تتم بوسائل جرمية. (محمد سعادى، 2009، ص187).

أما على صعيد الجهود الدولية والإقليمية لتعريف ظاهرة الإرهاب، تجدر الإشارة إلى المؤتمر الدولي الذي عقدته عصبة الأمم في عام 1937 والذي تمخضت عنه اتفاقية دولية لقمع الإرهاب، الذي ينصرف إلى "جل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويكون هدفها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جماعات من الناس أو لدى عامة الجمهور."(أحمد بيضون وآخرون، 2004، ص277).

كما ذهبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 60/49 الصادر في 9 كانون الأول 1994 تحت عنوان "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"إلى تعريف الإرهاب على أنه يتمثل "في كل الأعمال الإجرامية التي يقصد منها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين لأغراض سياسية، وهذه الأعمال لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفي أو العقائدي أو العرقي أو الديني أو أي طابع آخر" (أحمد حسين سويدان، 2009، ص64).

المبحث الثاني: قراءة في تداعيات التدخلات الانفرادية الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب

ولقد انطوت الإستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب على فكرة عريضة لتحقيق السيطرة الشاملة على النظام الدولي من خلال توظيف شعار "الحرب على الإرهاب" كمدخل لتكريس الهيمنة الأمريكية على حساب تقويض دعائم الشرعية الدولية، وعدم التقيد بالمعايير والقواعد السائدة في المجتمع الدولي، وقد أكد في هذا الصدد بول وولفوفيتز "بأنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في التزاماتها الدولية في إطار القانون الدولي والمنظمات متعددة الأطراف"، كما اعتبرت "كوندوليزا رايس" "أن القانون الدولي وتعددية الأطراف هي مجرد أوهاب ولا توجد أي مصالح مشتركة في العام".وفي السياق ذاته ذهب "روبرت كاغان" إلى القول "بأن الولايات المتحدة تمارس السلطة في عالم تحكمه القوة، وحيث الجميع يتصارع ضد الجميع ولا يمكنها الثقة في القواعد الدولية ولا في القانون الدولي". (محمد سعدي،2006، ص366).

كشفت الممارسة الدولية أن الإستراتيجية التدخلية الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على الشرعية الدولية وعلى السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا حتى على مستوى الداخل الأمريكي وحتى على صعيد الأورو- أطلسية.

المطلب الأول: التداعيات على قواعد القانون الدولي العام.

لقد خرقت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها الكونية على الإرهاب العديد من قواعد القانون الدولي وذلك من خلال:

- **انتهاك مبدأ السيادة الوطنية:** عبر السياسات التدخلية الأمريكية التي تهدف إلى تقويض الاستقلال السياسي للدول وحقها الحر والسيد في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذريعة مكافحة الإرهاب. والملاحظ أن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية تعتبر أن محاربة الإرهاب تسمو على مبدأ السيادة.
- **انتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** من خلال ممارسة كل صور وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أجل إما تغيير التركيبة السلطوية للدول المستهدفة في الحملة الأمريكية على الإرهاب، أو إعادة توجيه دفة سياساتها الخارجية بالشكل الذي يتماشى والمصالح الإستراتيجية الأمريكية.
- **خرق مبدأ خطر استخدام القوة في العلاقات الدولية:** من خلال اللجوء المكثف إلى منطق القوة وتغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية عبر التدخلات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق تطبيقا لإستراتيجية الحروب الوقائية.
- **انتهاك مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية:** نظرا لكون الإدارة الأمريكية تجاهلت فكرة أن الحرب هي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول، أي بعد استنفاذ جميع الطرق والوسائل السلمية كالتفاوض، الوساطة، التحقيق، المساعي الحميدة، التوفيق، التحكيم والتسوية القضائية (المادة (1/33) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة).

- **خرق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:** القانوني، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي من خلال السياسات التدخلية الأمريكية التي تستهدف تغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول المناوئة لسياساتها في الشرق الأوسط، وذلك بذريعة نشر الديمقراطية وتشجيع التحول الاقتصادي والسياسي في المنطقة، فضلا عن التدخلات الأمريكية في المناهج التربوية وفي نظام الأسرة وقوانينها بل حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للإصلاح باعتباره يُحرض على التطرف والإرهاب (حسب الزعم الأمريكي)(السيد ولد أباه، 2004، ص103).
- **انتهاك مبدأ المساواة بين الدول:** من خلال النهج الأمريكي لتصنيف الدول إلى "محور الخير" و"محور الشر". ولقد ذهب الأستاذ "عبد العزيز بلقزيز" إلى وصف هذه الحالة اللامتساوية بقوله: "وضعت كل الدول أمام أضخم معادلة ابتزاز ومساومة في التاريخ إما مع الولايات المتحدة وإما مع الإرهاب"(علي لونيسي، 2012، ص 475).

الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفي فقط بانتهاك القواعد الآمرة للقانون الدولي والتي تحظى بأهمية بالغة في تحقيق النظام ودحر الفوضى في النسق الدولي، بل ساهمت أيضا في خرق قواعد القانون الدولي الإنساني في إطار حربها الكونية على الإرهاب.

المطلب الثاني: التداعيات على قواعد القانون الدولي الإنساني.

ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد أفغانستان والعراق كافة أنواع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وذلك من خلال إساءة معاملة أسرى الحرب في سجن أبو غريب بالعراق ومعتقل غوانتانامو وتعريضهم لمختلف أشكال وصور التعذيب والمعاملة اللاإنسانية واللاأخلاقية واللاقانونية التي تتنافى وطبيعتهم الآدمية، الأمر الذي أدى إلى خرق اتفاقيات جنيف الثلاثة لعام 1949 المتعلقة بأسرى الحرب (علي لونيسي، 2012، ص 479).

وبذلك تكون الولايات المتحدة، قد انتهكت القانون الدولي الإنساني بصفة عامة والقانون الدولي لحقوق الإنسان بصفة خاصة بذريعة محاربة الإرهاب وتحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي.

أضف إلى ذلك ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من خلال اللجوء إلى استعمال أسلحة ومواد محرمة في القانون الدولي، ناهيك عن الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت ضد المدنيين الأفغان والعراقيين في إطار حروب أمريكا الاستباقية على الإرهاب(نعوم تشومسكي، 2007، ص53-60).

وبالنظر إلى هذه الممارسات العدوانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في إطار حملتها الدولية على الإرهاب، فقد ذهب نعوم تشومسكي إلى القول: "بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة مارقة وخارجة على القانون من منطلق أنه لا توجد دولة في العالم تفوق أمريكا في ارتكاب الموبقات الدولية، والمجازر الإنسانية من كل لون وصنف، وتتدثر في ثياب المدنية وترفع شعار الديمقراطية وتنادي بحقوق الإنسان بينما ممارستها العملية هي على النقيض تماما"(سعيد اللاوندي، 2004، ص19).

كما يلاحظ أن الحرب على الإرهاب شكلت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية من حيث إنها تعطي للولايات المتحدة الأمريكية فرصة إنشاء شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، الأمر الذي سيفتح الأبواب على مصراعيها لمختلف سياسات القوة والهيمنة وبسط النفوذ بذريعة مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية حقوق الإنسان. فالظاهر أن الولايات المتحدة الأمريكية حلت محل المنظمة العالمية وهمشت دورها في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وفي هذا السياق يقول "جون بولتون" –أحد صقور الخارجية الأمريكية-: "لا توجد أمم متحدة، وإنما يوجد مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية" (سعيد اللاوندي، 2004، ص169).

الواقع أن المتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد سقوط حائط برلين جعلت الأمم المتحدة محصورة بين أمرين: إما التهميش وإما التواطؤ، الأمر الذي أدى إلى أزمة المنظمة العالمية في زمن الهيمنة الأمريكية، ذلك أن الأمم المتحدة لم تعد صوتا للمجتمع الدولي، أو ممثل للشرعية الدولية، وإنما قصارى أمرها أن تكون أداة لإضفاء الشرعية على القرارات التي تخدم المصالح والرهانات الإستراتيجية الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى أمركة الشرعية الدولية، خاصة في ظل نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تطويع المنظمة العالمية وجعلها كجهاز لشرعنة قرارات السياسات الخارجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، مما أدى إلى تغليب الأمن القومي الأمريكي على الأمن الجماعي الدولي، أو بالأحرى اختزال الأمن الدولي في الأمن القومي الأمريكي وهو ما تريد الولايات المتحدة تحقيقه والتنظير له في خضم البحث عن مصالحها الحيوية والإستراتيجية وانفرادها بالهيمنة على موازين القوى الدولية(علي لونيسي، 2012، ص477).

انطلاقا من كل ما سبق يتضح أن الحرب الكونية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية على الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى أزمة الشرعية الدولية خاصة في ظل النهج الانفرادي الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، والذي أدى إلى تقويض دعائم القانون الدولي، فضلا عن تطويع مجلس الأمن وجعله كأداة لإضفاء الشرعية على الحروب الجائرة والعدوانية التي تشنها الولايات المتحدة لتحقيق رهاناتها الإستراتيجية بدعوى مكافحة الإرهاب، الأمر الذي جعل من المنظمة العالمية **كأداة وليس كفاعل** مؤثر في قضايا السياسة العالمية في زمن الهيمنة الأمريكية.

المطلب الثالث: التداعيات على الداخل الأمريكي وعلى العلاقات الأمريكية-الأوروبية.

أدت التدخلات الانفرادية الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب إلى إفراز تداعيات خطيرة على مستوى الداخل الأمريكي، وذلك من خلال تراجع الحقوق والحريات الديمقراطية والمدنية، فضلا عن عسكرة المجتمع الأمريكي بفعل الإجراءات الأمنية الناجمة عن مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما يسمى بـ (Patriot Act) (أحمد بيضون وآخرون، 2004، ص232). كما أن النفقات العسكرية الهائلة للحرب على الإرهاب أدت إلى استنزاف الاقتصاد الأمريكي. أضف إلى ذلك زيادة اللجوء أكثر إلى استهداف الولايات المتحدة بسبب الغطرسة الأمريكية ونزعتها الأحادية (إيمانويل تود، 2003، ص14) .

كما أن الأحادية الأمريكية التي تتجلى بالأساس في إستراتيجية الضربات الوقائية أصبحت تقلق حتى الحلفاء الأوروبيين، وبالخصوص في ظل المساعي الأمريكية لجعل الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي لتحقيق

المصالح والأهداف المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي توريط الحلفاء الأوروبيين في حروب لا تخدم سوى المصالح والرهانات الأمريكية كالتدخل في العراق سنة 2003.

ولقد اتضحت أكثر الانعكاسات الخطيرة للأحادية الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي من خلال غزو العراق سنة 2003، الأمر الذي ساهم في إحداث شروخات خطيرة وعميقة داخل الحلف الأطلسي، بحيث انقسمت دول الحلف بين مؤيد ومعارض، مما جعل من فكرة بناء هوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي تتعزز وتترسخ أكثر لدى المحور الفرنسي- الألماني الذي يمثل أوروبا العجوز (Vieille Europe).(Jean Claude Zarka, 2007, p.69).

وعليه، فإن هذه الخلافات التي ظهرت داخل الجماعة الأمنية الأورو- أطلسية، دفعت "هال غاردنر" (Hall Gardner) إلى الحديث ليس عن صراع الحضارات ولكن عن **صدام الديمقراطيات** كدلالة ساطعة عن الانعكاسات الخطيرة للحرب الأمريكية على الإرهاب على العلاقات الأورو- أطلسية. (Jean Eichler, 2006, p.69).

خاتمة:

على ضوء ما سبق، توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب قامت على التدخلات الانفرادية وعلى منطق الاستخدام الانفرادي للقوة، الأمر الذي أفرز تداعيات خطيرة على الشرعية الدولية من خلال انتهاك مبادئ القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل، والسيادة، ومبدأ حظر استخدام القوة..، فضلا عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني خلال التدخل في أفغانستان والعراق، وبذلك تحولت الولايات المتحدة بفعل سياساتها الأحادية إلى دولة مارقة، تثير التوتر والفوضى في النظام العالمي وتهدد السلم والأمن الدوليين.

كما أن التدخلات الانفرادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب أثرت حتى على العلاقات الأورو- أطلسية، وهو ما تجلى بالأساس من خلال رفض المحور الفرنسي-الألماني للتدخل الأمريكي في العراق، الأمر الذي أدى إلى إحداث شروخات عميقة داخل الحلف الأطلسي، ضف إلى ذلك أن الإستراتيجية التدخلية الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة أفرزت نتائج عكسية بحيث ساهمت في تغذية دوامة العنف والعنف المضاد، كما أدت إلى المزيد من الانتشار الجيوسياسي لظاهرة الإرهاب.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. الكتب:

- بيضون أحمد وآخرون، (2004)، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تشومسكي نعوم، (2007)، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- تود إيمانويل، (2003)، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، بيروت: دار الساقي.
- خلف محمد، (1977)، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، بنغازي: مطابع دار الحقيقة.
- سعادى محمد، (2009)، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة.

- سعدي محمد، (2006)، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سويدان أحمد حسين،(2009)، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- اللاوندي سعيد، (2004)، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ناي جوزيف، (1993)، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية و التاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية.
- ولد أباه السيد، (2004)، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم.

2. الرسائل والأطروحات الجامعية:

- لونيسي علي، (2012)، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- منصر جمال، (2010)، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية -دراسة المفهوم والظاهرة-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Jean Claude Zarka, (2007), Relations internationales, Paris : édition Ellipses.
- Eichler Jean, (2006), "La Guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines", Revue internationale et stratégique, N° 63, 3.